الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة فئة "3–4 سنوات" لحقوقه

د. محمد تركو

الملخص

هدف البحث إلى تعرف الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة **فئة** "3–4 سنوات" لحقوقه، من خلال رصد آراء عينة من معلمات الرياض في دمشق، وتم تصميم استبانة تتألف من (26) بنداً، تتوزع على أربعة محاور لتحديد أهم الصعوبات التي تواجهنها المعلمات في إكساب طفل الروضة لحقوقه، والمتعلقة بشخصية المعلمة وشخصية الطفل وصعوبات متعلقة بالمنهاج والبيئة التعليمية، وتم تطبيقها على عينة عشوائية من معلمات الرياض في دمشق بلغت (150) معلمة.

توصل الباحث إلى نتائج عدة منها ما يلي:

- إن غالبية المعلمات تواجهن صعوبات شديدة حول إكساب طفل الروضة لحقوقه بالدرجة الكلية، ووفق محوري الصعوبات المتعلقة بالمعلمة وبالمنهاج، في حين تواجهن صعوبات متوسطة الشدة تتعلق بمحوري الطفل والبيئة التعليمية.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات المعلمات حول الصعوبات التي تواجهنهن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغيرات البحث (سنوات الخبرة، ونوع الروضة)، في حين وجدت فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح (الدراسات العليا).

وختم البحث بمجموعة مقترحات من أهمها: إقامة ورشات عمل تدريبية وتأهيلية من قبل الجهات المسئولة (المشرفات التربويات مثلاً)، لتزويد المعلمات بالمعارف والخبرات

الكافية، التي تعينهنّ على ممارسة دورهنّ التعليمي المرتبط بتعليم حقوق الطفل وإكسابها بكفاءة، وتضمين محتوى مناهج رياض الأطفال بقائمة بحقوق الطفل وبأساليب تعليمها وإكسابها للأطفال بفاعلية كفاءة، ووضع اهداف تعليمية واضحة لتعليم حقوق الطفل، وتطوير إمكانات البيئة التعليمية للروضة.

1- المقدمة:

اهتمت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بتربية الطفل تربية سليمة بجوانبها المختلفة بهدف إعداده ليكون مواطناً صالحاً وواعياً بحقوقه وواجباته، لذلك كانت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20/ تشرين الثاني/ 1989، والتي تحدد الحقوق الأساسية الطفل التي ينبغي أن تلتزم بها الدول الموقعة عليها **ومنها الجمهورية العربية السورية والتي وقعت على الاتفاقية في عام (1993).**

وبموجب نص الاتفاقية يتوجب على حكومات الدول احترام حقوق الأطفال ومراعاتها ولا سيما من خلال القوانين التي تضعها على المستوى الوطني، كي يتمكن الأطفال من التمتع بحقوقهم الكاملة، لذلك ينبغي احترام وتعزيز المبادئ الأساسية للاتفاقية من قبل جميع أفراد المجتمع، من الوالدين إلى المربين إلى الأطفال أنفسهم، فالغرض من حقوق الطفل هو ضمان حصول كل طفل على فرصة تحقيق إمكاناته الكاملة، وتنص حقوق الطفل على أن لجميع الأطفال بلا تمييز(المادة 2) الحق في النماء التام والحصول على التعليم والرعاية الصحية والنمو في بيئة ملائمة، وفي معرفة حقوقه والمشاركة في المجتمع بنشاط، وكلها تشكل أهداف تربوية مهمة تسعى مربية رياض الأطفال إلى تحقيقها من خلال تعليم الطفل وإكسابه حقوقه الأساسية، وتتطلب وعياً والماماً كافياً من المعلمة بماهية حقوق الطفل وامتلاك مهارات وخبرات كافية في أساليب تعليم الأطفال حقوقهم وإكسابهم بتوظيف إمكانات البيئة التعليمية وتقنياتها، إضافةً إلى الخبرة الكافية في التعامل مع الفروق الفردية بين الاطفال وبناء أنشطة تعليمية ملائمة لكل طفل لتحقيق الأهداف الحقوقية المرجوة.

لذلك جاء البحث الحالي لتحديد أهم الصعوبات التي قد تواجهها معلمة الروضة في إكساب طفل الروضة لحقوقه، وقد يكون مصدر تلك الصعوبات كفايات المعلمة نفسها أو صعوبات تتعلق بطبيعة الطفل نفسه أو منهاج رياض الأطفال والبيئة التعليمية وذلك

من خلال تحليل وتشخيص آراء عينة من معلمات رياض الأطفال في مدينة دمشق وتقديم بعض المقترحات التي قد تشكل حلولاً تذلل هذه الصعوبات وتخفف من درجتها.

2–مشكلة البحث:

لكل طفل حقوق أساسية يجب أن يتمتع بها ويمارسها كي يكتمل نموه وتتضح معالم شخصيته ليكون مواطناً صالحاً وواعياً بما له من حقوق وما عليه من واجبات في المستقبل، فحقوق الطفل تشكل أهدافاً تربوية أساسية ومهمة تسعى مؤسسات رياض الأطفال إلى تحقيقها من خلال تعليمها وإكسابها للأطفال وذلك بتوظيف المحتوى والأنشطة ذات الصلة في مناهجها، ومن خلال الممارسات التربوية لمعلمات رياض الأطفال، واستثمار إمكانات البيئة التعليمية للروضة، إلا أن الرجوع إلى الواقع الفعلي لعملية تعليم حقوق الأطفال في مؤسساتنا يظهر ضعف مستوى إكساب حقوق الطفل من قبل معلمات رياض الأطفال، ووجود ضعف في خبرات وكفايات المعلمات حول ماهية حقوق الطفل وأساليب تعليمها وإكسابها، وهذا ما توصل إليه الباحث من خلال دراسة استطلاعية طبقت على عينة من معلمات رياض الأطفال بلغت(25) معلمة من معلمات الرياض في مدينة دمشق، تم أخذ رأيهن حول مدى تعليمهن لحقوق الطفل وإكسابها له، حيث أظهرت النتائج ضعف إلمام المعلمات بماهية حقوق الطفل وبأساليب تعليمها وقلة خبرتهن في مجال المفاهيم الحقوقية المتعلقة بالأطفال.

كما تشير نتائج بعض الدراسات التربوية (أحمد، 2006 وأسعد، 2014) إلى وجود قصور في تعليم حقوق الطفل وإكسابها.

لذلك جاء البحث الحالي للبحث في تحديد أهم صعوبات إكساب الطفل لحقوقه سواء المتعلقة بالمعلمة أو بالطفل نفسه أو بمنهاج رياض الاطفال أو بالبيئة التعليمية، وحدد الباحث مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

ما الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة فئة"3-4 سنوات" لحقوقه؟

3-أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من النقاط الآتية:

3-1- التعريف بطبيعة حقوق الطفل وتحديدها والتأكيد على أهمية تعليمها وإكسابها في هذه المرحلة الهامة من حياة الأطفال والتي تبنى عليها المراحل اللاحقة في حياتهم.

3-2- إلقاء الضوء على دور المعلمات في إكساب طفل الروضة لحقوقه وممارستها في الصف الدراسي بهدف تحقيق الأهداف المنشودة لرياض الاطفال.

3-3- إلقاء الضوء على جوانب القوة والضعف لدى المعلمات حول إكساب طفل الروضة لحقوقه وتحديد أهم الصعوبات التي تواجهنها في هذا المجال.

3-4- إمكانية الاستفادة من نتائج البحث ومقترحاته من قبل المعلمات والجهات المعنية بمجال إكساب طفل الروضة لحقوقه سواء المتعلق منها بكفايات المعلمات وتطويرها أو بتحسن مناهج رياض الأطفال وتحسين إمكانات البيئة التعليمية.

3-5- تقديم بعض المقترحات التي قد تشكل حلولاً تطويرية وتذلل من الصعوبات التي تواجه المعلمات في أثناء إكسابهن للأطفال حقوقهم.

4-أهداف البحث:

4-1- معرفة درجة الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة بشخصية **المعلمة**.

4-2- معرفة درجة الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة بشخصية **الطفل**.

4-3- معرفة درجة الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة **بالمنهاج**.

4-4- معرفة درجة الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة **بالبيئة التعليمية.**

4-5- معرفة الفروق بين آراء المعلمات حول الصعوبات التي تواجههن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغيرات البحث(**المؤهل العلمي- سنوات الخبرة- نوع الروضة**" حكومية- خاصة").

5- أسئلة البحث:

5-1- ما درجة الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة بشخصية **المعلمة؟**

5-2- ما درجة الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة بشخصية **الطفل؟**

5-3- ما درجة الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة **بالمنهاج؟**

5-4- ما درجة الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة **بالبيئة التعليمية؟**

5-5- ما الفروق بين آراء المعلمات حول الصعوبات التي تواجههن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغيرات البحث(**المؤهل العلمي- سنوات الخبرة- نوع الروضة**" حكومية -خاصة")**؟**

6- فرضيات البحث: تم اختبار فرضيات البحث عند مستوى الدلالة 0,05:

6-1- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات المعلمات حول الصعوبات التي تواجههن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

6-2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات المعلمات حول الصعوبات التي تواجههن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

6-3- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات المعلمات حول الصعوبات التي تواجههن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغير نوع الروضة(حكومية –خاصة).

7- مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

حقوق الطفل: عرفت الأمم المتحدة (2003) حقوق الطفل بأن" نمو الطفل ونماءه بصورة سوية يتحقق من خلال تكامل هذه الحقوق وتواصلها بدءاً من مرحلة الحمل والميلاد وطول فترة الطفولة حتى إتمام سن الثامنة عشر"(الأمم المتحدة، 2003، 9).

ويعرف أسعد(2014) حقوق الطفل ب" كل ما تقرر للطفل من حقوق يلزم ان يتمتع بها ذكراً كان ام انثى من خلال الممارسات التعليمية التي تؤدي على توافر الحقوق الصحية والتعليمية والحق في الحماية والرعاية والحقوق القانونية .. وغيرها"(أسعد، 2014، 12).

ويعرف الباحث حقوق الطفل إجرائياً بأنها: مجموعة الحقوق الأساسية للطفل الواردة في التشريعات المحلية والتي تشكل في مجموعها منظومة حقوق الطفل الوطنية ويمكن أن تكون موضوع أنشطة تربوية تهدف معلمة الرياض من خلالها إكساب الطفل حقوقه.

معلمة رياض الأطفال: هي التي تقوم بتربية الطفل في مرحلة الروضة، وتسعى إلى تحقيق الأهداف التربوية التي تتطلبها المناهج، مراعيةً الخصائص العمرية لتلك المرحلة، وتقوم بإدارة الأنشطة وتنظيمها في غرفة النشاط وخارجها، وتتمتع بمجموعة من الخصائص الشخصية والاجتماعية والتربوية التي تميزها عن غيرها من معلمات المراحل الدراسية الأخرى (مرتضى، 2001).

ويعرف الباحث معلمة الروضة إجرائياً بأنها: هي المعلمة المؤهلة علمياً لنقل المعلومات والخبرات لأطفال الرياض بالإضافة إلى تنفيذ الأنشطة الخاصة بمرحلة رياض الأطفال والقائمة على رأس عملها في رياض محافظة دمشق.

وتعرف الصعوبات التي تواجه المعلمين أو المعلمات بأنها" تلك الظروف والعوامل التي تؤثر سلباً على أداء المعلم والمعلمة لمهامه التعليمية داخل المؤسسة التربوية" (قاجة، سكيريفة، 2011، 676).

ويعرف الباحث إجرائياً الصعوبات: بأنها الصعوبات التي تعترض المعلمة في عملية إكساب طفل الروضة لحقوقه، ومصدر تلك الصعوبات قد ترجع الى المعلمة وكفاياتها، شخصية الطفل، المنهاج، البيئة التعليمية.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1-دراسة المجيدل(2004) **حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية، دراسة ميدانية في سورية.**

هدفت الدراسة إلى تقصي واقع حقوق الطفل في سورية، وذلك من خلال:

- واقع الرعاية الصحية التي يتلقاها الطفل في المحافظات المختارة من عينة البحث.
- واقع الرعاية الاجتماعية التي يتلقاها الطفل في المحافظات المختارة من عينة البحث.
- واقع مستوى التعليم الذي يتلقاه الطفل في المحافظات المختارة من عينة البحث.
- واقع الرعاية الوجدانية والجمالية التي يتلقاها الأطفال في سورية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها، أن ارتفاع المستوى الثقافي والاجتماعي ينعكس على مستوى الرعاية التي يتلقاها الأطفال، كما أن جوانب الرعاية كانت لصالح المدن على حساب الأرياف، ولصالح أبناء الفئات التي تعمل في الأعمال الفكرية، وهذا أيضاً مؤشر على أن ثقافة الفرد تنعكس على تنشئة الأطفال وعلى مستوى الرعاية التي يتلقونها كما أظهر البحث من خلال جملة الأدبيات التي استعرض فيها الباحث حقوق الطفل في المواثيق

الدولية والتشريعات السماوية والوضعية مجموعة المبادئ والحقوق التي ينبغي توفيرها للأطفال كحقوق أصلية تفرضها القوانين والمبادئ الأخلاقية .ولقد أوصى الباحث المؤسسات المعنية بالتنشئة الاجتماعية كافة أن تتعاضد في مجال نشر ثقافة الطفل والعمل الجاد على رفع مستوى الرعاية للأطفال. والاهتمام بمسألة التغذية المدرسية وخاصة في البيئات الفقيرة التي ينتمي إليها الأطفال. كما أوصى بمتابعة تطبيق القوانين التي تحظر تشغيل الأطفال دون السن المسموح بها في العمل، وجعل مرحلة رياض الأطفال جزءاً من السلم التعليمي الحكومي ليتسنى لشريحة واسعة من أطفال البيئات الفقيرة تلقي التعليم، وأن تتضمن مناهج التعليم في محتواها تعريفاً كاملاً بحقوق الطفل التي يمكن أن تنتقل إلى الأسرة لتتعرف هي الأخرى على هذه الحقوق.

2–دراسة أحمد (2006) **التطبيقات الفعلية لحقوق الطفل في المدارس الخاصة بالأردن من وجهة نظر المعلمين بالأردن.**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق حقوق الطفل حسب ميثاق هيئة الأمم المتحدة في المدارس، خاصةً في مدينة عمان. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة استبانة لجمع المعلومات وتحقيق الأهداف، حيث طبقت على عينة من معلمي المدارس الخاصة بعمان والبالغ عددهم(49) معلم ومعلمة.

وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها:

وجود تطبيق فعلي لحقوق الطفل في الأردن في الجوانب الأربعة التي تمت دراستها وهي(البقاء والحماية والمشاركة والنمو)، وقد اظهرت الدراسة مجموعة من الثغرات التي تتعلق بتطبيق حقوق الطفل، مثل وعي ومعرفة المعلمين بحقوق الطفل مازال دون المستوى المطلوب، وجانب حرية التعبير مازال ضعيفاً.

3– دراسة القاضي (2008) **حقوق الطفل التعليمية والصحية وحق الحماية من سوء المعاملة والاستغلال في السعودية.**

هدفت الدراسة إلى تعرف حقوق الطفل في المواثيق الدولية والتعرف على الوضع الصحي والتعليمي للطفل ومشكلاته ومن ثم التعرف على واقع المعاملة التي يتعرض لها الطفل واستغلاله، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوثائقي، واستخدمة استبانة طبقت على عينة مكونة من(108) من معلمات المدارس الابتدائية في مدينة الجدة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر أهمها:

- حيوية موضوع حقوق الطفل وأهميته القصوى لمستقبل الطفل والعالم.
- ضعف تطبيق الاتفاقيات الدولية وعدم وجود جزاءات لردع التلاعب بحقوق لطفل.
- عدم وجود اليات تنفيذية وقوانين ملزمة تضمن حقوق الطفل.

4-دراسة مكي (2009) **مفاهيم حقوق الطفل المتوافرة في كتب التربية الدينية في مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية العربية السورية ومدى كفايتها من وجهة نظر المعلمين والموجهين الاختصاصين.**

هدفت الدراسة إلى تعرف مدى توافر حقوق الطفل ومفاهيم حقوق الطفل في كتب التربية الدينية في مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية العربية السورية ومدى كفايتها من وجهة نظر المعلمين والموجهين الاختصاصين وتعرف مدى كفاياتها.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمةً استمارة تحليل محتوى للكتب واستبانة وجهت لعينة من المعلمين والموجهين التربويين بلغ عددهم (284) معلماً ومعلمة و(64) موجهاً.

وتوصلت الدراسة إلى:

- احتلت مجموعة حقوق الطفل في الحياة المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (36.51)، وجاءت الحقوق المدنية والسياسية في المرتبة الثانية وجاءت الحقوق الاجتماعية في المرتبة الثالثة.
- اما من حيث مدى كفايتها من وجهة نظر المعلمين كان ترتيب مجموعات حقوق الطفل على الشكل التالي: المرتبة الاولى مجموعة الحقوق الاقتصادية وفي المرتبة

الثانية مجموعة الحقوق المدنية والسياسية وفي المرتبة الثالثة مجموعة الحقوق العلمية والثقافية.

- أما من حيث مدى كفايتها من وجهة نظر الموجهين الاختصاصين فجاءت مجموعة الحقوق الاقتصادية في المرتبة الاولى ثم الحقوق الاجتماعية ومن ثم مجموعة الحقوق المدنية والسياسية وجاءت مجموعة حقوق الطفل في الحياة في المرتبة الاخيرة.

5-دراسة عمرو(2011). **حقوق الطفل المتضمنة في كتب التربية الإسلامية للصفوف الأربعة الأولى في الأردن.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نسبة تضمن كتب التربية الإسلامية للصفوف الأربعة الأول من مرحلة التعليم الأساسي في الأردن على حقوق الطفل .ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد قائمة تضمنت (29) حقاً من حقوق الطفل، وزعت في أربعة مجالات، هي مجال البقاء (9) حقوق، ومجال النماء (11) حقا، ومجال الحماية (5) حقوق، ومجال المشاركة (4) حقوق. وتم في ضوء هذه القائمة تحليل كتب التربية الإسلامية للصفوف الأربعة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، وفق طريقة تحليل المحتوى، وكانت الفكرة هي وحدة التحليل. وأشارت النتائج إلى أن أعلى نسبة تتضمن على حقوق الطفل في هذه الكتب كانت للحقوق في مجال النماء (87.61%)، ثم مجال البقاء(11.04%)، ثم مجال المشاركة (7.70%)، فمجال الحماية (2.63%).

6-دراسة أسعد(2014) **حقوق الطفل في السياسة التربوية في الجمهورية العربية السورية ومدى تطبيقها في مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي.**

هدفت الدراسة إلى رصد وتقصي حقوق الطفل في السياسة التربوية في الجمهورية العربية السورية ومدى تطبيقها في مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمةً استمارة تحليل لحقوق الطفل واستبانة طبقت على عينة من معلمي التعليم الأساسي الحلقة الثانية والبالغ عددهم (64) معلم ومعلمة.

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

- إن درجة تطبيق حقوق الطفل الصحية في محافظة دمشق وريف دمشق متوسطة من وجهة نظر العينة المستهدفة، وإن درجة تطبيق حقوق الطفل المتعلقة بالرعاية الأسرية وحقوق الطفل المعاق منخفضة.
- عدم وجود فروق ذات دلالةً احصائية بين متوسطات درجات اجابات المعلمين حول درجة حقوق الطفل تعزى لمتغيرات(الجنس سنوات الخبرة- التخصص).
- اقترحت الدراسة بإعداد دورات تدريبية لرفع كفاءة العاملين مع الاطفال في المؤسسات التربوية.

الدراسات الأجنبية:

1-دراسة ساثيراج وجايرامان (Sathiyaraj and jayaraman, 2013) **دراسة عن إدراك حقوق الطفل بين معلمي المدارس الابتدائية في مقاطعة تارو شيربالا.**

A study on child rights awareness among the of primary school teachers in tiruchirappalli district of tamilnadu

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى وعي معلمي المدرسة الابتدائية لحقوق الطفل، ومعرفة حاجاتهم وحقوقهم، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمةً استبانة طبقت على عينة من معلمي المدارس الابتدائية بلغت (140) معلم ومعلمة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر أهمها:

- إن (27%) من المعلمين لديهم مستوى عال من الوعي بحقوق الطفل، مقابل(46%) من المعلمين لديهم مستوى متوسط من الوعي بحقوق الطفل.
- وجود اختلاف في مستوى وعي المعلمين حول حقوق الطفل تعزى لمتغير الجنس.

2- دراسة باكستروم (Backstrom, 1992) **حقوق الأطفال والتعليم في الطفولة المبكرة على النحو الوارد في اتفاقية حقوق الطفل.**

هدفت الدراسة إلى توضيح حقوق الطفل، لتربيته تربية سليمة في مرحلة الطفولة المبكرة وبينت الدراسة أن أول حقوق الطفل تبدأ في أن ينشأ في جو أسري محب، يحسن رعايته

ويطور طاقاته وإمكاناته لتصل إلى أعلى درجة ممكنة، وتنمية شخصيته وإعدادها بمختلف أبعادها، وحقه في أن يشعر بالثقة والأمان والاطمئنان، لنمائه جسدياً وفكرياً، وخلقياً واجتماعياً، وحقه في اللعب والتعبير عن وجهات نظره، والمشاركة في التنظيمات، والتعليم ومستوى معيشي ملائم. وأكد على أن حقوقه في مرحلة الطفولة المبكرة تتمثل في أن يرعاه موظفون مؤهلون ضمن مجموعة محددة من الأطفال، حتى يحصل على الرعاية اللازمة والجو المناسب، وحماية حقه في الحياة ومن جميع أشكال الاستغلال والعنف والقسوة، وحماية حقوق الطفل المعوق ورعايته، وحماية أطفال الأقليات أو الذين ليس لهم آباء، فلهم الحق في الرعاية والحماية من العنف في أي مكان وجدوا فيه. وخلصت النتائج إلى ضرورة أن تصبح حقوق الطفل ضمن البرامج والأعمال السياسية والوطنية وإيجاد قاضي مظالم وطني يستمع لشكاوى الأطفال، وأن تتضمن المناهج المدرسية المقررة حقوق الطفل.

تعقيب على الدراسات السابقة:

هدفت الدراسات السابقة إلى البحث في التطبيقات الفعلية لحقوق الطفل والتعرف على حقوق الطفل التعليمية والاجتماعية والصحية وحق الحماية المتضمنة في المناهج والسياسات التربوية في بعض البلدان ومنها سورية والأردن، إضافةً إلى تعرف مدى إدراك حقوق الطفل من قبل المعلمين والمعلمات.

واتبعت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمةً استبانات كأداة لجمع المعلومات اللازمة وتحقيق الأهداف المرجوة، حيث **تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة** من حيث المنهج المتبع (وصفي تحليلي) والأداة المستخدمة (استبانة)، إلا إنها **اختلفت عنها** من حيث هدف الدراسة الحالية المحدد بصعوبات إكساب طفل الروضة فئة "3–4 سنوات" لحقوقه من وجهة نظر معلمات رياض الاطفال في مدينة دمشق والمتعلقة بشخصية المعلمة وبالطفل نفسه وبمنهاج رياض الأطفال وبالبيئة التعليمية وإمكانياتها.

الإطار النظري:

1-أهم حقوق الطفل الأساسية:

تحتل حقوق الطفل مكانة مهمة في القوانين الدولية لما لها أهمية في بناء وتربية الفرد وإعداده لمجتمع متعدد الحاجات والمشكلات، وليكون مواطناً صالحاً قادراً على تحمل مسؤولياته وواجباته المستقبلية على المستوى العالمي والمحلي لذلك نجد إن المنظمات الدولية التي تعنى وتعمل في مجال حقوق الطفل الأساسية التالية:

1-1- "**حق الطفل في البقاء:** ويتفرع عن هذا الحق مجموعة من الحقوق وهي(الحقوق الجنينية والحياة والنمو، والحفاظ على الهوية والجنسية، ومستوى المعيشة، وحق الحضانة والنفقة والضمان الاجتماعي والحق في الرفاه).

1-2- **حق الطفل في التعليم:** ويتفرع عن هذا الحق مجموعة من الحقوق هي:(حق التعليم إلزامي ومجاني، الحق ي الحصول على المعلومات، وحق معرفة الطفل لحقوقه والحريات الأساسية، وحق احترام الهوية الثقافية واللغة والقيم الخاصة والبيئة الطبيعية"(أسعد، 2014، 54-75).

1-3- "**حق الطفل في الحماية:** ويتفرع عن هذا الحق مجموعة من الحقوق هي(الحماية من نقل الاطفال بطريقة غير شرعية والخطف والاتجار بهم، والحماية من الاستغلال الجنسي، ومن تعاطي المخدرات والحماية من التعذيب والحماية من الحرمان من الحرية والرعاية التأهيلية، والحماية من الاهمال والأساءة والتمييز بكل اشكاله.

1-4- **حق الطفل في الحرية: ويتفرع عن هذا الحق مجموعة من الحقوق هي(حق حرية التعبير عن الرأي وحرية الفكر والدين والوجدان وحق الطفل في اللعب وحق الطفل في اختيار الانشطة الثقافية المناسبة له).**

1-5- **حقوق الطفل الصحية والرعاية الوالدية والحقوق القانونية"(Fritzsche, 2009, p.126).**

يمكن القول إن حقوق الطفل التي أقرتها المنظمات الدولية متعددة ومتنوعة وتكتسب عملية تعليمها وإكسابها للأطفال في مراحل حياته المبكرة ضرورة ملحة لأهميتها في رسم ملامح شخصيته المستقبلية، ليكون فرداً فاعلاً في المجتمع ومواطناً صالحاً يعرف ماله وما عليه من حقوق وواجبات.

كما إن إقرار حقوق الطفل وفق قوانين وأنظمة عالمية تشكل أساساً لحماية هذه الحقوق في المؤسسات التربوية والمجتمعية وذلك من خلال ضمان تربية الطفل وتعليمه في ضوء مفاهيم حقوقه الخاصة مثل حق البقاء والتعليم والحرية وحق الرعاية الصحية وغيرها وكلها تشكل ضمانات لتربية الطف تربية سليمة وإيجابية.

2- تعليم حقوق الطفل وإكسابها لطفل الروضة كحق من حقوقه الأساسية:

تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام(1989)" بأن تتعهد الدول الاطراف بان تنشر مبادئ الاتفاقية وأحكامها على نطاق واسع بالوسائل الملائمة والفعالة، بين الكبار، والأطفال على السواء". (المادة (42) من اتفاقية حقوق الطفل،1989). وتنفيذاً لهذا الالتزام يتوجب على الدول إدخال تعليم حقوق الطفل في جميع مراحل العملية التعليمية ومنها مرحلة رياض الأطفال، حيث تهدف عملية تعليم حقوق الطفل وإكسابها له في المؤسسات التربوية(رياض الأطفال) إلى بناء شخصيته بجوانبها الوطنية والمجتمعية بما يسهم في بناء المنظومة الحقوقية لديه إذ تلعب مؤسسات رياض الأطفال دوراً مهماً وأساسياً في تحقيق هذه الاهداف من خلال تركيز مناهجها على المفاهيم الحقوقية الاساسية للطفل وتوفي بيئة تعليمية ملائمة، وكوادر تعليمية مناسبة من معلمات تؤمنّن بأهمية حقوق الطفل وتملكنّ الكفايات والمهارات المناسبة لتعليم حقوق الطفل، ويمكن للمعلمات اتباع أساليب عديدة لتعليم حقوق الطفل وإكسابها له في الروضة نذكر منها ما أشارت إليه منظمة الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان(2003):

2-1- دمج تعليم حقوق الطفل في التشريعات الوطنية المنظمة للتعليم في رياض الاطفال.

2–2– تنقيح المناهج الدراسية والكتب المدرسية.

2–3– تدريب المدرسين قبل الخدمة وأثناء الخدمة بما يشمل التدريب بشأن حقوق الإنسان وبشأن منهجيات تعليم حقوق الإنسان؛

2–4– تنظيم أنشطة خارج إطار المناهج الدراسية، منها ما يرتكز على المدارس ومنها ما يمتد ليصل إلى الأسرة والمجتمع المحلي؛ وتطوير المواد التعليمية.

2–5– إنشاء شبكات دعم من المدرسين وغيرهم من المهنيين) من جماعات حقوق الإنسان، واتحادات المدرسين، والمنظمات غير الحكومية، والرابطات المهنية وما إلى ذلك.

2–6– **شحذ الفكر** :يمكن استخدام هذا الأسلوب لإيجاد حلول للمشاكل النظرية والعملية على السواء وهو يتطلب تحليل المشكلة ثم وضع حلول لها ويتطلب شحذ الفكر درجة عالية من المشاركة، وهو يحفز من يشاركون فيه على التحلي بأقصى قدر من الإبداعية.

2–7– **دراسات حالات إفرادية:** يتناول الاطفال في مجموعات صغيرة حالات حقيقية أو تخيلية تتطلب منهم أن يطبقوا معايير حقوق الطفل وينبغي أن تستند دراسات الحالات الإفرادية إلى سيناريوهات معقولة وواقعية تتضمن اثنتين أو ثلاث من القضايا الرئيسية .وهذا الأسلوب يشجّع على تنمية مهارات التحليل وحل المشاكل والتخطيط، فضلاً عن التعاون وتشكيل الفرق .ويمكن استخدام دراسات الحالات الإفرادية لإجراء مناظرات أو مناقشات أو مزيد من البحوث.

2–8– **أداء الأدوار**: أداء الأدوار هو مثل مسرحية صغيرة تُعرَض قبل الحصة وهي تكون مرتجلة إلى حد كبير ويمكن تقديمها على أنها قصة(مع وجود راوٍ والشخصيات الرئيسية) أو تقديمها كوضع متحرك تتفاعل فيه الشخصيات الرئيسية وتدخل في حوار مباشر - ربما بمساعدة المعلمة وباقي الصف . ويمثل أداء الأدوار قيمة خاصة لجعل الأطفال يحسون بمشاعر ووجهات نظر الجماعات الأخرى وبأهمية قضايا معينة، ويحقق أداء الأدوار أفضل مفعول له عندما يكون قصيراً، فمن الأمور

الحاسمة الأهمية أن يتمكن الاطفال من التعبير بأنفسهم عن مشاعرهم أو مخاوفهم أو فهمهم بعد هذه الأنشطة، لزيادة الفوائد الممكنة إلى أقصى حد وتبديد المشاعر السلبية، إن وُجدت وقد تحتاج المعلمات إلى تشجيع الاطفال على عدم تقمُّص دورهم إذ ينبغي أن يكون بإمكان المشاركين التوقف عما يفعلونه، ربما للتعليق على أمر ما أو لطرح أسئلة ما. وينبغي أن يكون في إمكان أعضاء الصف الآخرين إبداء تعليقات وطرح أسئلة أيضاً، بل وربما حتى الاشتراك في أداء الأدوار.

2-9- **المعينات البصرية:**

يمكن تدعيم التعلّم عن طريق استخدام السبورات وشفافات أجهزة العرض العلوية، والملصقات، والأشياء المعروضة، والرسوم البيانية المتتالية الصفحات، والصور الفوتوغرافية، والشرائح، وأشرطة الفيديو ، والأفلام، فالمعلومات المنتجة على شفافات ورسوم بيانية ينبغي أن تكون موجزة ومقتضبة، وأن تكون في شكل مخطط إجمالي أو شكل قائمة . وإذا لزم عرض مزيد من النص فاستخدمي حينئذ علامات اليد التفصيلية، بيد أنه قد تحدث المغالاة في استعمال المعينات البصرية وينبغي ألا تحل أبداً محل المناقشة التي تنم عن الاهتمام والمشاركة المباشرة من جانب التلاميذ"(**الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، 2003، 19**).

يمكن القول إن امتلاك معلمة الروضة لأساليب تعليمية متنوعة تلائم تعليم وإكساب حقوق الطفل تشكل معياراً للحكم على مدى كفاءتها في تحقيق الأهداف المرجوة، إذ تعد امتلاك مهارات وقدرات تعليمية متنوعة في استخدام وتوظيف الأساليب الخاصة بتعليم المفاهيم الحقوقية للأطفال أحد الصعوبات الرئيسة التي قد تواجهها معلمة الروضة وهذا ما أشارت إليه نتائج البحث الحالي أيضاً لذلك يمكن القول إن معلمة الروضة بحاجة إلى تطوير كفاياتها التعليمية لكي تكون قادرة على تعليم حقوق الطفل وإكسابها بفاعلية أكثر.

3- أنشطة مقترحة لتعليم الطفل حقوقه:

يمكن للمعلمة أن تخطط لأنشطة تعليمية متعددة بهدف تعليم الاطفال وإكسابهم الحقوق الخاصة بهم وذلك بتنظيمها وتنفيذها في إطار عملية هادفة ونذكر من هذه الانشطة ما يلي:

3-1- **اختبار سريع:** ويكون لهذا الاختبار كنشاط فائدة في مرحلة من مراحل تعليم حقوق الطفل، وإذا لم يكن الأطفال قد درسوا حقوق الطفل من قبل، فإن هذا الاختبار يمثل طريقة لتحديد مدى ما يعرفونه بالفعل. ويمكن بعد ذلك استخدام الاختبار للتأكد من كيفية نمو معارف الأطفال مع مرور الزمن. كما أن الاختبار مفيد للغاية في تحديد ما لدى الأطفال من اهتمامات خاصة وبواعث قلق بشأن حقوق الاطفال.

3-2- **البحث عن الكنز أو ما يسمى بنشاط الغميضة: ويكون الهدف من** نشاط "الغميضة" طريقة سريعة للتعريف باتفاقية حقوق الطفل. ويمكن استخدام هذا النشاط المفيد عندما يبدأ الصف، لأول مرة، في تعلم حقوق الطفل. كما يمكن استخدامه للتعريف بالإعلان العالمي لحقوق الأطفال.

3-3- **أنت وانا.... أنشطة عن التنوع:** تتعلق هذه الأنشطة بالتنوع، أي أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الناس، وهي تهدف إلى إظهار أننا جميعاً مختلفون، ولكننا جميعاً متساوون في الحقوق. وتركز بعض الأنشطة على سبب كون هذه الاختلافات مفيدة ومهمة بالنسبة لنا كأفراد نتمتع بهويتنا الخاصة. وهناك أنشطة أخرى تلفت الانتباه إلى أوجه الشبه التي يشترك فيها جميع البشر، مثل حبهم للقصص أو الموسيقى. وتتعلق بعض الأنشطة بالعيش معاً كمجتمع متحاب. وهذه جميعاً مبادئ أساسية تقوم عليها الصكوك الرسمية لحقوق الطفل، كالإعلان العالمي لحقوق الطفل.

3-4- **ها أنذا: والهدف منه** تعزيز الأطفال لهويتهم، وزيادة اعتزازهم بأنفسهم من خلال القيام بنشاط فني. إن الأسئلة تشجع الأطفال على أن يكون تفكيرهم إيجابياً تجاه الاختلافات الموجودة بين الناس.

3-5- **أنظر إلي:** هذا النشاط هو صيغة أخرى لنشاط "ها أنذا"، ويعتمد على أفكار أنشطة الرسم ، ويزيد هذا النشاط من اعتزاز الأطفال بأنفسهم، بما يجعلهم أكثر استعداداً لأن يكونوا متسامحين تجاه الآخرين، وأن يحترموا حقوقهم، كما يقدم هذا النشاط أفكاراً عن الكيفية التي يمكن بها للأطفال أن يعيشوا جواً من السعادة في غرفة الصف من خلال أنشطتهم.

3-6- إرفعو أيديكم: تساعد هذه اللعبة المسلية على تنمية شعور الأطفال بالانتماء إلى المجتمع وعلى إدراك أن الاختلاف ضروري.

3-7- أطفال من شتى أنحاء العالم: يهدف هذا النشاط، الذي تُستخدم فيه الصور، يساعد الأطفال على استكشاف أوجه الشبه الموجودة بين أطفال العالم، بغض النظر عن الجنسية أو الجنس أو الانتماء العرقي.

3-8- ألعاب من شتى أنحاء العالم: يهدف هذا النشاط، الذي تُستخدم فيه الألعاب، يُساعد الأطفال على استكشاف أوجه الشبه الموجودة بين أطفال العالم، بغض النظر عن الجنسية أو الجنس أو الانتماء العرقي. كما يعرِّف هذا النشاط الأطفال بفكرة أن لهم حقوقاً متأصلة، منها الحق في اللعب، وأن هذه الحقوق واردة في اتفاقية حقوق الطفل.

3-9- من انا أنشطة عن التحلي بروح المسؤولية: تتعلق هذه الأنشطة بمسؤوليتنا تجاه بعضنا بعضاً. وهي تعرِّف الأطفال بفكرة أنه من الأفضل أن تعامل الآخرين كما تحب أن يعاملوك. وتؤدي بعض الأنشطة إلى تحسين مهارة الاستماع، بينما تخلق جميع الأنشطة الثقة بين الأطفال، وذلك كجزء من بيئة صفيَّة تشيع روح المسؤولية واحترام حقوق الآخرين.

3-10- حقوق مدى الحياة.. أنشطة حول عالمية حقوق الإنسان : هذه الأنشطة تساعد الأطفال على فهم أن حقوقنا، شأنها شأن أفكارنا، غير قابلة للتصرف – أي أنها تخصنا نحن، ولا يمكن انتزاعها منا. وتوضح هذه الأنشطة أيضاً كيف أن الحقوق أصبحت محددة وأنها تستند إلى الحاجات الأساسية لجميع البشر.

3-11- العيش معاً... أنشطة حول الاحترام: تؤكد هذه الأنشطة أن للطريقة التي تتفاعل بها الحياة اليومية أثراً مباشراً على احترام حقوق الطفل. هناك لعبة لها قواعد تثير أسئلة عن كيفية وضع القوانين، وهناك أيضاً نشاط عن الإصغاء يركز على الحق في إبداء الرأي وعلى المسؤولية عن احترام آراء الآخرين" (مشروع حقوق الإنسان- تربية يومية، 2004، 149).

يمكن القول إن عملية تعليم حقوق الطفل وإكسابها بفاعلية بحاجة إلى تكامل عناصر العملية التربوية كافة في الروضة بدءاً من مهج تعليمي غني بالأنشطة التعليمية التي تتناول حقوق الطفل الأساسية، إضافةً إلى بيئة تعليمية ملائمة لتنفيذ هذه الأنشطة، وإلى معلمة مؤهلة تربوية وذات خبرة كافية في كيفية توظيف أنشطة تعليمية متعددة في تعليم الطفل لإكسابه حقوق الأساسه وغرسها في نفسه وتنمية شخصيته الحقوقية المستقبلية، وكل ذلك قد تشكل صعوبات تقف أمام عملية تعليم حقوق الطفل واكسابها من قبل معلمة الروضة يجب تداركها وإيجاد الحلول المناسبة التي قد تذلل هذه الصعوبات.

4-ما هي أهمية تربية الأطفال على حقوقهم؟

فيما يلي بعض الأسباب التي تجعل التربية على حقوق الإنسان مهمة للأطفال:

4-1- **لأن ذلك حق لهم :** فالمادة 42 من اتفاقية حقوق الطفل تنص على أن للأطفال الحق في معرفة حقوقهم. وعلى عاتق الراشدين تقع مسؤولية ضمان تعريف الأطفال بحقوقهم وتمكينهم من ممارستها.

4-2- **لزيادة احترام حقوق الإنسان:** إن معرفة حقوقك تعتبر الخطوة الأولى لزيادة احترام حقوق الإنسان .ففي الأماكن التي يكون الأطفال على وعي بحقوقهم، يكون هناك احترام أكبر لحقوق الطفل وانتهاكات أقل لهذه الحقوق.

4-3- **لأن ثمة اعترافاً عالمياً بقيم حقوق الإنسان :** إن الراشدين الذين يعملون مع الأطفال يواجهون باستمرار مهمة محاولة تقرير ما هو السلوك المقبول وما هو السلوك غير المقبول .وغالباً ما تنطوي هذه الأنواع من القرارات على الاستناد إلى التجارب أو القيم الشخصية .وتوفر التربية على حقوق الإنسان إطاراً واضحاً لتقييم متى يتم التدخل وكيف يتم، من خلال الإشارة إلى القيم المعترف بها عالمياً والتي تنبثق مباشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

4-4- **للتشجيع على تنمية احترام الذات والمشاركة الفاعلة:** عندما يصبح الأطفال واعين بحقوقهم، فإنهم يبدؤون بإدراك أهميتهم كبشر .كما يبدؤون بإدراك أن ما يعيشونه ويفكرون فيه ويشعرون به أمر له قيمة، وأن بوسعهم أن يسهموا إيجابياً في حياة المجموعة والأسرة والمدرسة والمجتمع .إن تعلم الحقوق يشجع الأطفال على المشاركة بنشاط أكبر.

4-5- **لتعزيز السلوك الإيجابي :**تعتبر التربية على حقوق الإنسان إحدى طرق التشجيع على السلوك الإيجابي الأكثر فعالية لأنها تنطوي على تفكير نقدي وتعزيز إحساس الطفل بالمسؤولية. إن التربية على حقوق الإنسان تشجع الأطفال على التفكير في كيفية التفاعل مع الآخرين وكيفية تغيير سلوكهم بحيث يعكس قيم حقوق الإنسان على نحو أفضل .والنتيجة أنهم لا يصبحون أكثر وعياً بأهمية الاحترام والتعاون والإشراك فحسب، وإنما أكثر استعداداً لإدماج هذه القيم في الممارسة العملية في حياتهم اليومية. (رزمة التربية على حقوق الإنسان للأطفال، 2008، 19).

يمكن القول إن هناك أسباب وعوامل أساسية متفق عليها من قبل المنظمات العالمية المعنية بحقوق الإنسان عامةً وحقوق الطفل خاصةً، تبرر وتوضح الأهمية الجلية لتربية

الأطفال على حقوقهم بما تسهم هذه العملية في تشكيل اللبنات الحقوقية الأولى لشخصية الطفل وتنمية حس المسؤولية واحترام الآخر لديه، وتعريفه بواجباته وحقوقه في مجتمع سريع ومتقلب يعرف ماله وما عليه، كما إن تعليم الطفل حقوقه تساعده على فهم العالم من حوله وتكسبه المهارات الحياتية المناسبة التي تساعده في التعامل مع المحيط الاجتماعي من حوله والتفاعل الايجابي مع الآخرين، لذلك يأتي البحث الحالي لتناول أهم الصعوبات التي قد تعترض معلمة الروضة في ممارسة دورها في تربية الأطفال على حقوقهم، الأمر الذي قد يحول دون تحقيق هذا الدور بفاعلية، وتقديم بعض المقترحات التي قد تشكل حلولاً تذلل من الصعوبات الموجودة.

الطريقة والإجراءات:

1- **مجتمع البحث:** شمل المجتمع الأصلي جميع المعلمات القائمات على رأس عملهن اللواتي تقمن بالتعليم في رياض الأطفال الحكومية والخاصة في مدينة دمشق لعام 2014/2013 والبالغ عددهن(283) معلمة في الروضات الحكومية و(343) معلمة في الروضات الخاصة وفق الدليل الإحصائي لوزارة التربية لعدد معلمات الرياض في الروضات الحكومية والخاصة للعام 2014/2013.

2- **عينة البحث: اختيرت عينة البحث بطريقة عشوائية من المجتمع الأصلي بلغت (150) معلمة موزعةً بين معلمات تعلمن في الروضات الحكومية والخاصة.**

3- **منهج البحث: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة البحث.**

4- **أداة البحث: قام الباحث بتصميم استبانة لمعرفة آراء عينة من معلمات رياض الأطفال نحو الصعوبات التي تواجههن في إكساب طفل الروضة لحقوقه، والتي تكونت من(26) فقرة موزعة على أربعة محاور هي: صعوبات تتعلق بشخصية المعلمة وصعوبات تتعلق بشخصية الطفل وصعوبات تتعلق بالمنهاج وصعوبات تتعلق بالبيئة التعليمية، تبدي المعلمة رأيها فيها حسب الخيارات الآتية: قوية، متوسطة، ضعيفة، معدومة، ثم قام الباحث بالتأكد من صدق الأداة وذلك من**

خلال عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية/جامعة دمشق، وتم إجراء التعديلات المناسبة في الأداة بناءً على آراء المحكمين.

ثبات الأداة: يقصد بالثبات دقة المقياس، تم التحقق من ثبات أداة البحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث بلغت قيمة ثبات الاستبانة (0.87) وهي درجة مناسبة لأغراض البحث.

مناقشة أسئلة البحث ونتائجها: يتناول الباحث هنا المعالجات الإحصائية وعرض النتائج التي أسفر عنها البحث حول صعوبات تعليم حقوق الطفل وإكسابها للأطفال من وجهة نظر المعلمات في روضات مدينة دمشق وتفسيرها ومناقشتها، وقد تم عرض ومناقشة النتائج حسب ما تنص عليه أسئلة البحث وفق المعيار الآتي: لتحديد درجة الصعوبة في المقياس الرباعي تم حساب المدى(4−1=3) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الدرجة أي (4/3=0.75) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لدرجة الصعوبة في هذا المقياس.

الجدول التالي يبين الحدود الدنيا والعليا لدرجة الصعوبة مجال المقياس الرباعي.

درجة الصعوبة	المتوسط الحسابي
معدومة	من 1 الى 1.75
ضعيفة	من 1.76 الى 2.5
متوسطة	من 2.51 الى 3.25
قوية	3.26 إلى 4

مناقشة نتائج السؤال الأول: ما درجة الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة بشخصية المعلمة؟

تم استخدام المتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري لدرجة صعوبة كل بند من بنود مجال صعوبات إكساب الطفل لحقوقه والمتعلقة بشخصية **المعلمة**، كما هو موضح في الجدول(1).

الجدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة درجة صعوبة كل بند من وجهة نظر العينة

المحور	صعوبات متعلقة بشخصية المعلمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الصعوبة
1	ضعف معرفة المعلمات بطبيعة حقوق الطفل المطلوبة إكسابها للأطفال	150	3.83	.474	قوية
2	عدم إيمان المعلمات بأهمية تعليم حقوق الطفل في مرحلة الرياض	150	2.39	.654	ضعيفة
3	قلة الكفاءة في التخطيط لتعليم حقوق الطفل وإكسابها للأطفال	150	3.73	.662	قوية
4	قلة خبرة معلمات الرياض في تعليم حقوق الطفل وإكسابها للأطفال بطرائق تعليمية متعددة	150	3.67	.629	قوية
5	ضعف القدرة لدى المعلمات في خلق مناخ تعليمي ملائم لإكساب حقوق الطفل للأطفال (إجراء نشاط تمثيلي مثلاً)	150	3.84	.493	قوية
6	ضعف برامج إعداد وتدريب المعلمات التي لم تتطرق لتعليم حقوق الطفل وإكسابها للأطفال	150	3.79	.547	قوية
7	قلة الخبرة في استخدام التقنيات التعليمية التي تسهم في تعليم حقوق الطفل وإكسابها للأطفال	150	3.18	.956	متوسطة
8	عدم امتلاك معلمات رياض الأطفال لأساليب تقويم حقوق الطفل لدى الأطفال	150	3.89	.436	قوية
9	صعوبة تقويم حقوق الطفل لدى الأطفال	150	3.88	.400	قوية

حيث يوضح الجدول (1) وبالترتيب من الأقوى الى الأقل قوة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة نحو درجة صعوبات إكساب الطفل لحقوقه والمتعلقة بشخصية المعلمة، حيث بلغت متوسطات البنود ذات الرقم (1–3–4–5–6–8–9) بين متوسط (3.83–3.73–3.67–3.84–3.97–3.89–3.88) أي بدرجة قوية، وبلغ متوسط البند ذو الرقم (7) بين متوسط (3.18) أي بدرجة متوسطة، وبلغ متوسط البند ذو الرقم (2) (2.39) أي بدرجة ضعيفة.

يستنتج الباحث بأن المعلمات تؤمنّ بأهمية تعليم حقوق الطفل وإكسابها لهم إلا إن الغالبات منهنّ تواجهنّ صعوبات قوية في تعليم حقوق الطفل وإكسابها للأطفال ولا سيما الصعوبات المتعلقة بضعف المعرفة بطبيعة حقوق الطفل، وقلة الكفاءة والخبرة في التخطيط لتعليم حقوق الطفل بطرائق تعليمية متعددة، وضعف قدراتهن في خلق مناخ تعليمي ملائم لإكساب حقوق الطفل، وضعف برامج إعداد وتدريب المعلمات وعدم امتلاكهن لأساليب تقويم تعلم الأطفال لحقوقهم أو لصعوبة تقويمها، كما أنهن تواجهن صعوبات متوسطة الشدة فيما يتعلق بقلة خبرتهن في استخدام التقنيات التعليمية، **ويفسر الباحث** النتيجة بأنه قد يكون السبب ضعف الكفايات التعليمية لدى المعلمات الخاصة بتنمية الجوانب والمفاهيم الحقوقية والتي تسهم في قيامهنّ بأدائهنّ التعليمي بفاعلية في إطار البرامج التعليمية في رياض الأطفال، **ويقترح الباحث** تزويد المعلمات بالمعارف والخبرات الكافية التي تعينهنّ على ممارسة دورهنّ التعليمي المرتبط بتعليم حقوق الطفل وإكسابها بكفاءة من خلال إقامة ورشات عمل تدريبية وتأهيلية من قبل الجهات المسئولة عنهنّ (المشرفات التربويات مثلاً)، إضافةً إلى تعزيز كفاياتهنّ التعليمية المتعلقة بتخطيط وتنفيذ وتقويم عملية تعليم حقوق الطفل وإكسابها في هذه المرحلة.

مناقشة نتائج السؤال الثاني: ما درجة الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة بشخصية الطفل؟

تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لدرجة صعوبة كل بند من بنود مجال صعوبات إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة بشخصية **الطفل**، كما هو موضح في الجدول (2).

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة درجة صعوبة كل بند من وجهة نظر العينة

المحور	صعوبات متعلقة بشخصية الطفل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الصعوبة
10	كثرة أعداد الأطفال في الصف الواحد في الروضة مما يحول دون تعليم حقوق الطفل وإكسابها لهم	150	3.57	.699	قوية
11	ضعف قدرة الأطفال في تطبيق بعض الأنشطة القائمة على تعليم المفاهيم الحقوقية لصغر سنهم	150	3.19	.880	متوسطة
12	ملل الأطفال في أثناء تعلمهم للمفاهيم الحقوقية الخاصة بهم	150	3.13	.885	متوسطة
13	خجل بعض الأطفال في التعبير عن حقوقهم	150	3.16	.795	متوسطة
14	كثرة الفروق الفردية بين الأطفال فيما يتعلق بالمفاهيم الحقوقية السابقة لديهم	150	2.30	.576	ضعيفة

حيث يوضح الجدول (2) وبالترتيب من الأقوى الى الأقل قوة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة نحو درجة صعوبات إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة بشخصية الطفل، حيث بلغ متوسط البند ذو رقم (10) متوسط (3.57) أي بدرجة قوية، والبنود ذات الرقم (11–12–13) بين متوسط (3.19–3.13–3.16) أي بدرجة متوسطة، وبلغ متوسط البند ذو الرقم (14) (2.30) أي بدرجة ضعيفة. **ويستنتج الباحث** بأن المعلمات تواجهن صعوبات قوية في تعليم حقوق الطفل وإكسابها للأطفال المتعلقة بكثرة أعداد الأطفال وصغر سن الأطفال الذي قد يحول بعض الأحيان دون تعليم حقوق الطفل بكفاءة، إضافةً إلى صعوبات متوسطة تتعلق بضعف قدرات الأطفال ومللهم وخجلهم من تطبيق بعض الأنشطة التي تسهم في إكسابهم حقوقهم والتعبير عنها، **يفسر الباحث** السبب بأنه قد يكون السبب ضعف امتلاك المعلمات للأساليب المناسبة والملائمة لإيصال المعلومة للطفل بشكل وظيفي وسلس وصغر عمر الطفل وصعوبة التعامل معه، و**يقترح الباحث** تعزيز قدرات المعلمات المتعلقة بكيفية التعامل

مع الاطفال بأساليب تواصل ملائمة، وتزويدهنّ بأساليب تعينهن في كيفية التعامل مع صغر سن الأطفال بأساليب تواصلية فعالة.

مناقشة نتائج السؤال الثالث: ما درجة الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة بالمنهاج؟

تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لدرجة صعوبة كل بند من بنود مجال صعوبات إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة **بالمنهاج**، كما هو موضح في الجدول (3).

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمعرفة درجة صعوبة كل بند من وجهة نظر العينة

المحور	صعوبات متعلقة بالمنهاج	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الصعوبة
15	عدم وجود أهداف واضحة لحقوق الطفل في منهاج رياض الاطفال	150	3.14	.613	متوسطة
16	عدم وجود قائمة بحقوق الطفل الواجب تعليمها واكسابها للأطفال فى محتوى المناهج	150	3.84	.465	قوية
17	قلة الأنشطة التعليمية التي تعتمد على ممارسة الطفل لحقوقه في المنهاج	150	3.19	.673	متوسطة
18	الخبرات الحقوقية المتضمنة في المنهاج غير كافية لتعليم حقوق الطفل وإكسابها للأطفال بفاعلية	150	3.02	.629	متوسطة
19	تركيز مناهج رياض الاطفال على تعليم الأطفال المفاهيم العلمية أكثر من مفاهيم حقوق الطفل	150	3.83	.540	قوية
20	قلة الأسئلة التقويمية للجوانب الحقوقية في محتوى المناهج	150	3.85	.439	قوية

حيث يوضح الجدول (3) وبالترتيب من الأقوى الى الأقل قوة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة نحو درجة صعوبات إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة بالمنهاج، حيث بلغت متوسطات البنود ذات رقم (16–19–20) بين متوسط (3.84–3.83–3.85) أي بدرجة قوية، والبنود ذات الرقم (15– 17–18) بين متوسط (3.14–3.19–3.02–) أي بدرجة متوسطة. **ويستنتج الباحث** بأن المعلمات تواجهن صعوبات تتفاوت شدتها بين قوية ومتوسطة حول تعليم حقوق الطفل واكسابها والمتعلقة

بالمنهاج ولاسيما المتعلقة بعدم وجود قائمة بحقوق الطفل الواجب تعليمها وإكسابها للأطفال في محتوى المناهج، وتركيز مناهج رياض الاطفال على تعليم الأطفال المفاهيم العلمية أكثر من مفاهيم حقوق الطفل، وقلة الأسئلة التقويمية للجوانب الحقوقية في محتوى المناهج، **ويفسر الباحث** النتيجة بأن السبب قد يكون عائداً إلى ضعف التخطيط المتكامل والشامل لمناهج رياض الأطفال والتي قد تركز على تنمية الجوانب المعرفية والمهارية أكثر من تنمية الجوانب الوجدانية والاجتماعية والحقوقية، **ويقترح الباحث** تطوير مناهج رياض الاطفال وتحسينها باستمرار بما يحقق مبدأ التكامل والشمول في التعليم برياض الاطفال، وتضمين محتوى مناهج رياض الاطفال بقائمة بحقوق الطفل وبأساليب تعليمها وإكسابها للأطفال بفاعلية كفاءة.

مناقشة نتائج السؤال الرابع: ما درجة الصعوبات التي تواجه معلمات الرياض في إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة بالبيئة التعليمية؟

تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لدرجة صعوبة لكل بند من بنود مجال صعوبات إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة **بالبيئة التعليمية**، كما هو موضح في الجدول (4).

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة درجة صعوبة كل بند من وجهة نظر العينة

	صعوبات متعلقة بالبيئة التعليمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الصعوبة
21	البيئة التعليمية في الروضة غير ملائمة لتعليم حقوق الطفل وإكسابها لدى الأطفال	150	2.89	.310	متوسطة
22	صغر حجم الصفوف في الروضات لإجراء الأنشطة الحقوقية المختلفة	150	2.87	.406	متوسطة
23	عدم وجود أركان تعليمية لتعليم أطفال حقوقهم (مثل ركن تعليمي خاص بالتمثيل والمسرح)	150	3.85	.536	قوية
24	قلة توفر التقنيات التعليمية على اختلافها لتعليم حقوق الطفل وإكسابها للأطفال	150	2.63	.487	متوسطة
25	ضعف قنوات التواصل بين البيئة التعليمية للروضة والبيئة الخارجية(مثل إجراء نشاط خارجي لتنمية المفاهيم الحقوقية لدى الاطفال)	150	3.73	.447	قوية
26	العلاقات القائمة بين عناصر البيئة التعليمية للروضات لا تشجع عملية تعليم حقوق الطفل وإكسابها للأطفال(علاقات المعلمة مع المديرة أو علاقات المعلمة مع الأطفال.. وغيرها)	150	2.44	.746	ضعيفة

حيث يوضح الجدول (4) وبالترتيب من الأقوى الى الأقل قوة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة نحو درجة صعوبات إكساب طفل الروضة لحقوقه والمتعلقة بالبيئة التعليمية، حيث بلغت متوسطات البنود ذات رقم (23–25) بين متوسط (3.85–3.73–3.75–3.62–3.73) أي بدرجة قوية، وبلغت متوسطات البنود ذات الرقم (21–22–24) بين متوسط (2.89–2.87–2.63) أي بدرجة متوسطة، وبلغ متوسط البند ذو الرقم (26) متوسط(2.44) أي بدرجة ضعيفة، **ويستنتج الباحث** بأن المعلمات تواجهن صعوبات قوية ومتوسطة تتعلق بالبيئة التعليمية وإمكاناتها ولاسيما المتعلقة بعدم وجود أركان تعليمية لتعليم أأطفال حقوقهم وضعف قنوات الاتصال بين البيئة التعليمية للروضة والبيئة الخارجية وقلة توافر التقنيات التعليمية على اختلافها لتعليم حقوق الطفل وإكسابها، وصغر حجم الصفوف في الروضات، **ويفسر الباحث** النتيجة بأنه قد يكون السبب ضعف إمكانات البيئة التعليمية في الروضات وسوء التخطيط والإعداد لها بما يتلائم مع طبيعة المرحلة المستهدفة، **ويقترح الباحث** تطوير إمكانات البيئة التعليمية للروضات وزيادة الاتصال بينها وبين البيئة الخارجية المحيطة بها وتزويدها بالتقنيات التعليمية والإمكانات اللازمة.

استنتاج: في ضوء النتائج السابقة لاحظ الباحث بأن معظم معلمات رياض الأطفال المستهدفة تواجهن صعوبات تفاوتت في شدتها بين قوية ومتوسطة حول إكساب طفل الروضة لحقوقه سواء بالدرجة الكلية أو وفق كل محور من محاور البحث كما هو موضح في الجدول (5):

الجدول (5) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة درجة الصعوبات بالدرجة الكلية ولكل محور من وجهة نظر العينة

المحور	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	درجة الصعوبة
الدرجة الكلية	150	3.33	0.13	قوية
صعوبات متعلقة بالمعلمة	150	3.57	0.23	قوية
صعوبات متعلقة بالطفل	150	3.06	0.34	متوسطة
صعوبات متعلقة بالمنهاج	150	3.47	0.25	قوية
صعوبات متعلقة بالبيئة التعليمية	150	3.09	0.26	متوسطة

حيث يوضح الجدول (5) المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لمجموع درجات إجابات عينة المعلمات حول صعوبات إكساب طفل الروضة لحقوقه حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.33) أي بدرجة قوية.

كما أن الجدول(5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الصعوبات لمجموع درجات اجابات العينة في كل محور من محاور البحث، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الصعوبات المتعلقة **بالمعلمة** (3.57) أي بدرجة **قوية** وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة الصعوبات المتعلقة **بالطفل** (3.06) أي بدرجة **متوسطة**، وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة الصعوبات المتعلقة **بالمنهاج** (3.47) أي بدرجة **قوية**، وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة الصعوبات المتعلقة **بالبيئة التعليمية**(3.09) أي بدرجة **متوسطة**، ويستنتج الباحث بأن غالبية المعلمات تواجهن صعوبات قوية حول إكساب طفل الروضة لحقوقه بالدرجة الكلية، ووفق محوري الصعوبات المتعلقة بالمعلمة وبالمنهاج، في حين تواجهن صعوبات متوسطة تتعلق بمحوري الطفل والبيئة التعليمية **ويفسر الباحث** النتيجة بأن السبب قد يكون عائداً إلى ضعف الكفايات التعليمية لدى معلمات رياض الاطفال وحاجتهن إلى تطويرها وتعزيزها، وضعف محتوى مناهج رياض الاطفال فيما يتعلق بتعليم حقوق الطفل واكسابها وضعف التخطيط المتكامل والشامل لها، إضافةً إلى ضعف إمكانات البيئة التعليمية، **ويقترح الباحث** فتح دورات تدريبية وإقامة ورشات تأهيلية للمعلمات من قبل الجهات المعنية لرفع مستوى الكفايات التعليمية لدى المعلمات وتعزيزها، وتطوير محتوى مناهج رياض الأطفال بشكل متكامل وشامل وتضمينها قائمة

واضحة ومحددة بحقوق الطفل الواجب تعليمها وإكسابها لهم من قبل المعلمات، وتحسين إمكانات البيئة التعليمية وتزويدها بالتقنيات التعليمية والإمكانات اللازمة.

مناقشة فرضيات البحث: تم اختبار فرضيات البحث عند مستوى الدلالة 0.05

مناقشة الفرضية الأولى: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات المعلمات حول الصعوبات التي تواجههن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t-test)، وكانت النتيجة كالتالي:

الجدول (6) نتائج اختبار(t-test) للفروق في اجابات المعلمات نحو صعوبات إكساب الطفل لحقوقه تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
دون الإجازة الجامعية	105	86.16	3.28	148	3.593-	0.000
إجازة جامعية فما فوق	45	88.31	3.52			

يتبين من الجدول (6) أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أصغر من 0.05، وهذا يؤدي الى رفض الفرضية، أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات المعلمات حول الصعوبات التي تواجههن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ولصالح (إجازة جامعية فما فوق). وقد يكون السبب عائداً إلى أن المعلمات الحاصلات على مؤهلات علمية أعلى هن أكثر إلماماً ومعرفةً وكفاءةً بأساليب تعليم وإكساب حقوق الطفل وتقويمها وكيفية التعامل مع الأطفال، **ويقترح الباحث** تحقيق نوع من التوازن بين معارف وكفايات معلمات رياض الأطفال ومؤهلاتهن العلمية من خلال دورات تدريبية وتزويدهن بأدلة تعليمية تعينهن على ممارسة أدوارهن التعليمية بكفاءة وفاعلية أكثر فيما يتعلق بتعليم حقوق الطفل واكسابها.

مناقشة الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات اجابات المعلمات حول الصعوبات التي تواجههن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ANOVA)، وكانت النتيجة كالتالي:

جدول (8) نتائج اختبار(ANOVA) للفروق في درجة اجابات المعلمات نحو صعوبات إكساب الطفل حقوقه تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الجدول(7) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة إجابات العينة

سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	70	86.98	3.03
بين5–10 سنوات	60	87.08	3.90
أكثر من 10 سنوات	20	85.35	3.46
المجموع	150	86.80	3.48

الجدول (8) نتائج تحليل التباين الآحادي يبين الاختلاف بين آراء العينة نحو صعوبات إكساب الطفل حقوقه تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	49.274	24.637	2	2.053	.132
داخل المجموعات	1764.119	12.001	147		
الكلى	1813.393		149		

يتبين من الجدول (8) أن مستوى الدلالة يساوي 0.132 وهو أكبر من 0.05، وهذا يؤدي الى قبول الفرضية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات اجابات المعلمات حول الصعوبات التي تواجههن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. **ويفسر الباحث** النتيجة بأنه قد يكون السبب هو أن الصعوبات لا تتأثر بمستوى واختلاف خبرة المعلمات وإنما ترتبط بمدى إلمامهن بمفاهيم حقوق الطفل وبأساليب تعليمها وإكسابها وتقويمها.

مناقشة الفرضية الثالثة: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات اجابات المعلمات حول الصعوبات التي تواجههن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغير نوع الروضة (خاصة–حكومية).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار(t-test)، وكانت النتيجة كالتالي:

الجدول (9) نتائج اختبار(t-test) للفروق في اجابات المعلمات نحو صعوبات إكساب حقوق الطفل تبعاً لمتغير نوع الروضة.

نوع الروضة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
خاصة	60	86.98	3.51	148	0.505	0.61
حكومية	90	86.68	3.48			

يتبين من الجدول (9) إن مستوى الدلالة يساوي 0.61 وهو أكبر من 0.05، وهذا يؤدي الى قبول الفرضية، أي أنه لا توجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات اجابات المعلمات حول الصعوبات التي تواجههن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغير نوع الروضة.

وقد يكون السبب عائداً إلى تشابه في المحتوى الحقوقي والمنهاج التعليمي الذي يُعلّم سواء كان في روضات خاصة أو روضات حكومية.

نتائج البحث: من خلال عرض نتائج أسئلة وفرضيات البحث ومناقشتها توصل الباحث إلى عدة نتائج وهي:

1- إن غالبية المعلمات تواجهن صعوبات قوية حول إكساب الطفل لحقوقه بالدرجة الكلية، ووفق محوري الصعوبات المتعلقة بالمعلمة وبالمنهاج، في حين تواجهن صعوبات متوسطة تتعلق بمحوري الطفل والبيئة التعليمية.

2- إن المعلمات تؤمنّ بأهمية إكساب الأطفال لحقوقهم إلا إن الغالبات منهنّ تواجهنّ صعوبات قوية في إكساب الاطفال لحقوقهم ولا سيما الصعوبات المتعلقة بضعف المعرفة بطبيعة حقوق الطفل، وقلة الكفاءة والخبرة في التخطيط لتعليم حقوق الطفل بطرائق تعليمية متعددة، وضعف قدراتهن في خلق مناخ تعليمي ملائم لإكساب حقوق الطفل، وضعف برامج إعداد وتدريب المعلمات وعدم امتلاكهن لأساليب تقويم تعلم الأطفال لحقوقهم أو لصعوبة تقويمها.

3- إن المعلمات تواجهن صعوبات قوية واضحة في إكساب الاطفال لحقوقهم المتعلقة بكثرة أعداد الأطفال وصغر سن الأطفال، وضعف امتلاك المعلمات لأساليب التعامل مع العديد الكبير للأطفال والفروق الفردية الكثيرة بينهم والمفاهيم الحقوقية السابقة لديهم وكيفية توظيفها في تعلم مفاهيم حقوقية جديدة.

4- إن المعلمات تواجهن صعوبات كبيرة ومتوسطة حول في إكساب الأطفال لحقوقهم والمتعلقة بالمنهاج ولاسيما المتعلقة بعدم وجود قائمة بحقوق الطفل الواجب تعليمها وإكسابها للأطفال في محتوى المناهج، وتركيز مناهج رياض الاطفال على تعليم الأطفال المفاهيم العلمية أكثر من مفاهيم حقوق الطفل، و قلة الأسئلة التقويمية للجوانب الحقوقية في محتوى المناهج.

5- إن المعلمات تواجهن صعوبات قوية ومتوسطة تتعلق بالبيئة التعليمية وإمكاناتها ولاسيما المتعلقة بعدم وجود أركان تعليمية لإكساب الأطفال حقوقهم وضعف قنوات الاتصال بين البيئة التعليمية للروضة والبيئة الخارجية وقلة توافر التقنيات التعليمية على اختلافها لتعليم حقوق الطفل وإكسابها.

6- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات إجابات المعلمات حول الصعوبات التي تواجهنهن في إكساب طفل الروضة لحقوقه تبعاً لمتغيرات البحث (سنوات الخبرة، ونوع الروضة) في حين وجدت فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح (الدراسات العليا).

مقترحات البحث:

1- إقامة ورشات عمل تدريبية وتأهيلية من قبل الجهات المسئولة (المشرفات التربويات مثلاً)، لتزويد المعلمات بالمعارف والخبرات الكافية التي تعينهنّ على ممارسة دورهنّ التعليمي المرتبط بإكساب الاطفال حقوقهم بكفاءة، وتعزيز كفاياتهنّ التعليمية المتعلقة بتخطيط وتنفيذ وتقويم عملية تعليم حقوق الطفل وإكسابها في هذه المرحلة.

2- تعزيز قدرات المعلمات المتعلقة بكيفية التعامل مع أعداد الأطفال الكثيرة والمفاهيم الحقوقية المتنوعة التي قد يمتلكها الأطفال، وتزويدهنّ بأساليب تشجع الأطفال على التعبير عن حقوقهم وتراعي الفروق بينهم.

3- تطوير مناهج رياض الاطفال وتحسينها باستمرار بما يحقق مبدأ التكامل والشمول في التعليم برياض الأطفال.

4- تضمين محتوى مناهج رياض الاطفال قائمة بحقوق الطفل وبأساليب تعليمها وإكسابها للأطفال بفاعلية كفاءة، ووضع اهداف تعليمية واضحة لتعليم حقوق الطفل.

المراجع:

المراجع العربية:

1. أحمد، رائد عبد الكريم.(2006). *التطبيقات الفعلية لحقوق الطفل في المدارس الخاصة بالأردن من وجهة نظر المعلمين.* الأردن رسالة ماجستير غير منشورة في كلية الدراسات العلية. الجامعة الأردنية.
2. أسعد، شذا.(2014). *حقوق الطفل في السياسة التربوية في الجمهورية العربية السورية ومدى تطبيقها في مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي.* دمشق: رسالة ماجستير غير منشورة في كلية التربية.
3. الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان(1995-2004).(2003). *مبادئ تدريس حقوق الإنسان* " أنشطة عملية للمدراس الابتدائية والثانوية. جنيف.
4. عمرو، أيمن.(2001). *حقوق الطفل المتضمنة في كتب التربية الإسلامية للصفوف الأربعة الأولى في الأردن.* بحث منشور في مجلة الجامعة الاسلامية. م19. ع2. ص559-593.
5. قاجة، كلثوم. سكيرفيه، مريم.(2011). *الصعوبات التي تواجه المعلمين في التدريس بالكفايات" دراسة استكشافية على عينة من المعلمين بورقلة".* الجزائر: بحث مقدم إلى ملتقى التكوين بالكفايات في التربية. جامعة قاصدي.
6. القاضي، شفاء. (2008). *حقوق الطفل التعليمية والصحية وحق الحماية من سوء المعاملة والاستغلال.* السعودية: رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة ام القرى.مكة المكرمة.
7. مرتضى، سلوى.(2001). *المكانة الاجتماعية لمعلمة الروضة.* الكويت: مجلة الطفولة العربية. م8. (الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية). 29 – 51.

8. مشروع حقوق الإنسان– تربية يومية. (2004). *دليل المعلم إلى تدريس حقوق الإنسان في التربية اليومية*. وكالة الغوث الدولية **UNRWA:** مركز التطوير التربوي.

9. مكي، سماح. (2009). *مفاهيم حقوق الطفل المتوافرة في كتب التربية الدينية في مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية العربية السورية ومدى كفايتها من وجهة نظر المعلمين والموجهين الاختصاصين*. دمشق: رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية.

المراجع الاجنبية:

1- Sathiyaraj, A. Jayaraman. K.(2013).*A study on child rights awareness among the of primary school teachers in tiruchirappalli district of tamilnadu.* Intuitional journal of scientific an research publications .v3.i6.p250-315.
2- Fritzsche,p.(2009). *Menschenrechte*,2. Auflage, zurich.
3- Backstrom ,Kerstin.(1992),*Children's rights and early Childhood education as reflected in the convention on the rights of the child*, (V24, n1,p.22-26).